

انتهاكات حقوق الانسان في لبنان:

٢٠٠٣/٥/٢٩

اعتقالات شملت معارضين مسيحيين ومسلمين وتعذيب "مخابراتي" وعنف متزايد ضد النساء حالات اعتقال، المحاكمات العسكرية، التعذيب، الأوضاع في السجون، اعمال القتل لدوافع سياسية، حالات الاختفاء، العنف ضد النساء، حقوق الطفل، حرية التعبير، اللاجئين الفلسطينيين وغير الفلسطينيين، عناوين تطرق اليها تقرير "منظمة العفو الدولية" لسنة ٢٠٠٣ في تركيزه الضوء على اوضاع حقوق الانسان في لبنان.

وهنا النص الخاص بلبنان:

"قبض على عشرات من المنتمين الى جماعات المعارضة المسيحية والاسلامية لاسباب سياسية، واعتقل ما لا يقل عن ١٢ شخصا آخرين لما زعم عن انتمائهم الى تنظيم "القاعدة" او جماعات اخرى صنفت باعتبارها "ارهابية". وحوكم عشرات، وبينهم سجناء سياسيون واشخاص يشتبه في انتمائهم الى "جيش لبنان الجنوبي" المنحل، امام المحكمة العسكرية بتهم "التعاون" مع اسرائيل. وظل عشرات السجناء السياسيين رهن الاحتجاز لفترات طويلة من دون محاكمة لصلتهم بجماعات اسلامية. ووردت ابناء عن تعذيب معتقلين سياسيين واساءة معاملتهم. ووقعت حالة واحدة على الاقل من حالات القتل لدوافع سياسية. وشهد العام تصاعد العنف ضد النساء في محيط المجتمع. وصدرت احكام اعدام ضد ١٠ اشخاص على الأقل، ولم تنفذ اية اعدامات. ووردت ابناء عن ترحيل بعض اللاجئين وطالبي اللجوء او القبض عليهم او اساءة معاملتهم، وما برح اللاجئين الفلسطينيون يعانون التمييز.

خلفية

استحدثت السلطات اجراءات جديدة لمكافحة "الارهاب" من بينها اعادة العمل بالقانون الرقم ١١ لعام ١٩٥٨ (الخاص بالارهاب). ونتيجة لذلك استهدفت الجماعات الاسلامية السنية، ذات السيرة في معارضة الحكومة، كما تعرض للقمع الحق المشروع في حرية التعبير وتكوين الجمعيات. وفي حزيران، وقع لبنان والاتحاد الاوروبي اتفاقا يغطي مسائل سياسية واقتصادية ويتضمن بندا عن حقوق الانسان.

وفي ايلول، امر النائب العام باصدار تصاريح للتفتيش تجيز فرض المراقبة في لبنان والخارج على من يعتقد انهم ضالعون في أنشطة مناهضة للحكومة، بما في ذلك اجراء "اتصالات" مع اسرائيل والقيام بأنشطة "تضو" بعلاقات لبنان بالدول العربية المجاورة. وجاء هذا الاجراء بعدما شهدت الولايات المتحدة جهودا لمعارضة الوجود السوري في لبنان تزعمها العماد ميشال عون، القائد الاسبق للجيش اللبناني وزعيم الجماعة المعارضة المعروفة باسم "التيار الوطني الحر" والذي يعيش في المنفى. ووسط مشاعر السخط المتزايدة على الوجود العسكري السوري في لبنان، ولا سيما في اوساط جماعات المعارضة المسيحية، نُقل قائد المخابرات العسكرية السورية في لبنان الى سوريا ثم استبدل.

حالات الاعتقال

قبض على عشرات الاشخاص من المنتمين الى جماعات المعارضة المسيحية والاسلامية. وكان من بينهم اعضاء في "حزب القوات اللبنانية" غير المرخص له، واطباء في "التيار الوطني الحر"، واشخاص اشتبه في انهم اعضاء في جماعات اسلامية سنية، من بينها "حزب التحرير (الاسلامي)، بالإضافة الى آخرين من المشتبه في انتمائهم لتنظيم "القاعدة". وكان القبض على اعضاء "حزب القوات اللبنانية" و"التيار الوطني الحر"

له صلة في معظم الحالات باشتراكهم في مظاهرات مناهضة للوجود العسكري السوري في لبنان، وفي توزيع منشورات سياسية.

*وفي آذار، قبض على ما لا يقل عن ثلاثة من طلاب الجامعة اللبنانية، ومن بينهم بشير مطر وشربل ايوب، على أيدي افراد من قوات الامن الداخلي، وأفرج عنهم في ما بعد دون توجيه تهمة اليهم وكان هؤلاء الطلاب قد شاركوا في مسيرة سياسية نظمها "حزب القوات اللبنانية" وحضرها ايضا اعضاء من "التيار الوطني الحر" و"حزب الوطنيين الاحرار"

*وفي آذار، قبض على ثلاثة اشخاص لما زعم عن قيامهم بتوزيع منشور صادر عن "حزب التحرير (الاسلامي) ينتقد مبادرة المملكة العربية السعودية في شأن السلام في الشرق الاوسط، وذلك خلال انعقاد مؤتمر القمة العربية في بيروت وقد قبض على وسام حسين الحمصي ومحمد نايف الحمصي وخالد نايف الحمصي في منطقة البقاع الغربي، بينما كان يجري البحث عن آخرين زعم انهم وزعوا منشورات في قرى بالمنطقة وفي ما بعد، أحيل الثلاثة الى مكتب مكافحة الارهاب التابع لقوات الامن الداخلي في بيروت لاستجوابهم.

*وفي تشرين الاول، وعشية انعقاد مؤتمر الدول الناطقة بالفرنسية (الفرنكوفونية) في بيروت، ألقى القبض على ما لا يقل عن ١٠ طلاب خلال تظاهرة مناهضة لسياسات الحكومة وللوجود العسكري السوري في لبنان، وكان من بينهم ادوارد شمعون وسنتيا زرايزري وريتشارد يونان. وذكرت الانباء ان هؤلاء الطلاب الثلاثة اصيبوا بجروح عندما استخدم افراد قوات الامن الداخلي القوة المفرطة لتفريق التظاهرة خارج جامعة القديس يوسف في بيروت.

*وفي ايلول وتشرين الاول، اعتقلت المخابرات العسكرية خالد ميناوي، وهو لبناني يبلغ ١٨ عاما، ومحمد رامز سلطان وهو لبناني يحمل الجنسية الاوسترالية، وايهاب حسين دفع، وهو سعودي، واحتجز الثلاثة بمعزل عن العالم الخارجي، ثم وجهت اليهم تهم عدة بينها اقامة "تنظيم ارهابي" وتشكيل "خلية" تابعة لتنظيم "القاعدة" وورد انهم تعرضوا للتعذيب وسوء المعاملة من اجل انتزاع "اعترافات" منهم.

المحاكمات

حوكم عشرات الاشخاص وبينهم سجناء سياسيون واشخاص يشتبه في انتمائهم الى "جيش لبنان الجنوبي" المنحل، امام المحكمة العسكرية لاتهامهم "بالتعاون" مع اسرائيل ولم تف المحاكمات بالمعايير الدولية للمحاكمة العادلة، ووردت انباء عدة عن انتزاع اعترافات تحت وطأة التعذيب. وظل عشرات من السجناء السياسيين الاسلاميين رهن الاحتجاز لفترات طويلة دون محاكمة.

*وفي تموز، اصدرت محكمة الاستئناف العسكرية حكما بالسجن لمدة ١٥ شهرا على كل من توفيق الهندي وهو من زعماء حزب "القوات اللبنانية" والصحافي حبيب يونس، كما حكمت بالسجن لمدة ٣٠ شهرا على الصحافي انطون باسيل. وقد وجهت الى الثلاثة تهمة "الاتصال" باسرائيل وصدرت الاحكام بعدما أمرت محكمة التمييز باعادة محاكمة هؤلاء الاشخاص، حيث رفضت الحكم السابق للمحكمة العسكرية والذي يقضي بالسجن لمدة ثلاثة اعوام بالنسبة للمتهمين الاثنين الاولين وأربعة أعوام بالنسبة للمتهم الثالث. وكانت المحاكمات جائزة على ما يبدو. ويحتمل ان يكون الثلاثة في عداد سجناء الرأي. وذكرت الانباء انهم تعرضوا للتعذيب او سوء المعاملة، وانهم أبلغوا الى المحاكم، خلال محاكمتهم، ان اعترافاتهم قد انتزعت بالاكراه. وقد أفرج عن توفيق الهندي وحبيب يونس في تشرين الثاني بعد قضاء مدة الحكم.

التعذيب

وردت أنباء عن تعذيب المعتقلين السياسيين المحتجزين في معتقلات تشرف عليها المخابرات العسكرية و اساءة معاملتهم.

*فقد ورد ان فادي طيبا، وهو من النشطاء الاسلاميين السنة، تعرض للتعذيب وسوء المعاملة في مركز المخابرات العسكرية في بعدا في آب. وكان قد قبض عليه في طرابلس في ١٢ آب، واقتيد الى بعدا حيث تعرض للتعذيب مرارا على مدى ثلاثة ايام وحرّم خلالها من الطعام والشراب حسبما ورد. وقال فادي طيبا ان ضباط المخابرات ضربوه بأسلاك على قدميه خلال استجوابه، وانه تعرض للضرب على رأسه ويديه وبطنه. وقد أفرج عنه في ٢٠ آب.

*وفي تشرين الاول تعرض خالد ميناوي البالغ من العمر ١٨ عاما للتعذيب في اثناء احتجازه بمعزل عن العالم الخارجي لمدة خمسة ايام في معتقل وزارة الدفاع، حسبما ورد، وذكرت الانباء انه تعرض للتعذيب، بأسلوب "البلاكو" (اي التعليق من الرسغين بعد تكبيلهما خلف الظهر)، وكذلك للضرب المبرح في البطن والوجه، كما حرّم من الطعام لمدة خمسة ايام وقد سبق ان تعرض للتعذيب اثناء احتجازه بمعزل عن العالم الخارجي في عام ٢٠٠٠، ولم يكن عمره آنذاك يتجاوز ١٦ عاما.

الاضاع في السجون

تحسنت اوضاع السجون في بعض النواحي خلال عام ٢٠٠٢ وذلك على ما يبدو نتيجة جهود المنظمات المحلية والدولية المعنية بحقوق الانسان. فقد نقل سجن النساء في بعدا الى مبنى جديد، ونقل سكن حراس السجن الذكور، والذي كان يقع داخل سجن النساء في بعدا، الى مبنى آخر. وفي تطور ايجابي آخر، سمحت السلطات لممثلي "اللجنة الدولية للصليب الاحمر" بزيارة بعض السجون اللبنانية في تشرين الاول.

اعمال القتل لدوافع سياسية

وقعت خلال عام ٢٠٠٢ حال واحدة على الاقل من حالات القتل لدوافع سياسية.

*ففي ايار، عثرت الشرطة على جثة رمزي عيراني متعفنة في محلة كاراكاس في احد ضواحي بيروت، وكان عيراني، وهو مهندس من نشطاء "حزب القوات اللبنانية" قد اختفى يوم ٧ ايار في اثناء ذهابه لاصحاب ابنه من مدرسة في وسط بيروت. ووجدت جثته في صندوق سيارته. ونقلت الى المشرحة لفحصها ولم يتم على ما يبدو اجراء اي تحقيق في ملابسات اختفائه وقتله.

حالات الاختفاء

أنهت لجنة حكومية التحقيق في حالات "الاختفاء" شكلت في شباط ٢٠٠١ اعمالها، ولكن لم يكشف النقاب عما توصلت اليه من نتائج. وصعدت جماعات حقوق الانسان المحلية وعائلات الضحايا من جهودها لمعرفة مصير اللبنانيين الذين اختفوا خلال الحرب، وأولئك الذين يعتقد انهم محتجزون في سوريا. وفي تموز، التقى اعضاء من لجنة اهالي اللبنانيين المفقودين او المختفين في سوريا مع وزير الداخلية السوري. وأثاروا معه بواعث قلقهم في شأن اللبنانيين المحتجزين في سوريا ووعده الوزير بدراسة الامر خلال شهرين، ولكن لم يتوفر أي رد بحلول نهاية العام.

العنف ضد النساء

تزايدت خلال العام المنصرم حوادث العنف ضد النساء في محيط المجتمع، بما في ذلك اعمال القتل "بدافع الشرف" و"في محيط الاسرة" وجرائم الاغتصاب والضرب. وما زال بعض الرجال يرتكبون "جرائم القتل بدافع الشرف" وهم في شبه منأى عن العقاب. ففي تموز، طعن زياد مصباح شهاب حتى الموت زوجته و داد محمد النابلسي وابنته نسرين في منزل الاسرة في بيروت. وذكرت الانباء انه ابلغ الشرطة انه كان "يشك" في

سلوك زوجته وابنته. ويُذكر ان القانون اللبناني ينص على ان الرجل الذي يقتل احدى قريباته الاناث "في ثورة غضب" بسبب "الشك" في علاقتها برجل آخر يُعاقب بحكم مخفف.

حقوق الطفل

في كانون الثاني، بحثت "لجنة حقوق الطفل" التابعة للامم المتحدة في التقرير الدوري للبنان بخصوص تطبيق احكام "اتفاقية حقوق الطفل". واعربت اللجنة عن قلقها من الادعاءات القائلة بأن اطفالاً لا يزيد عمرهم عن ١٥ عاماً تعرضوا للتعذيب وسوء المعاملة اثناء احتجازهم بمعزل عن العالم الخارجي. واوصت اللجنة بأن تتخذ السلطات اجراءات لمنع احتجاز الاطفال بمعزل عن العالم الخارجي، وان تجري تحقيقات حول ما ورد من حالات اساءة معاملة الاطفال.

حرية التعبير

شهد العام المنصرم تصاعداً في استخدام اجراءات قمعية ضد وسائل الاعلام، وخاصة تلك التي تنتقد السياسات الحكومية والوجود العسكري السوري في لبنان.

ففي تشرين الاول، ايدت محكمة المطبوعات مرة اخرى قراراً سابقاً بإغلاق محطة "ام تي في" التلفزيونية لمخالفتها المادة ٦٨ من قانون انتخابات مجلس النواب (البرلمان)، وذلك لقيامها حسبما زعم بيث دعايات انتخابية دون ترخيص. وادى قرار المحكمة الى اندلاع مظاهرة نظمتها جماعات المعارضة المسيحية في وسط بيروت وفرقتها قوات الامن عنوة، مما اسفر عن اصابة ستة على الاقل من المتظاهرين، وبعضهم من موظفي المحطة التلفزيونية. ويُذكر ان هذه المحطة يملكها غبريال المر، وهو نائب معارض في مجلس النواب، وقُوبل قرار المحكمة بمعارضة من عدد من الاحزاب السياسية، ومن بينها لقاء "قرنة شهوان"، وهو تجمع لبعض النواب المعارضين في مجلس النواب. وأمر وزير الداخلية بمنع التظاهرات العامة بشأن هذا الموضوع. وفي تشرين الثاني، قرر المجلس الدستوري تجريد غبريال المر من مقعده البرلماني، بسبب ما زُعم عن عدم افصاحه عن امواله، وذلك بعد جلسة جائرة مع حرمان المدعى عليه الحق في الاستئناف.

عقوبة الاعدام

صدرت خلال العام احكام بالاعدام ضد ١٠ اشخاص على الاقل، ولكن لم تُنفذ اية احكام بالاعدام. واستمر وقف تنفيذ احكام الاعدام القائم بحكم الواقع الفعلي منذ تشرين الثاني ١٩٩٨.

اللاجئون الفلسطينيون

لا يزال آلاف اللاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون في مخيمات في لبنان يعانون التمييز بشكل دؤوب، حيث يتهدهم خطر الاعتقال التعسفي، وتُفرض قيود على حريتهم في الانتقال، كما يُحرمون من شغل عشرات المهن.

وفي ايلول، قُتل مدنيان فلسطينيان عندما دهم الجيش اللبناني مخيم الجليل للاجئين الذي يكتظ بالسكان ويقع في مدينة بعلبك. وكان الدهم في ظاهره يهدف الى جمع اسلحة ووثائق من مكتب مهجور لحركة "فتح" - المجلس الثوري.

اللاجئون الآخرون

استمرت انتهاكات حقوق الانسان ضد اللاجئين وطالبي اللجوء، بما في ذلك الاعتقال التعسفي وسوء المعاملة. وظل رهن الاعتقال عشرات من طالبي اللجوء، وبينهم لاجئون معترف بهم من العراق والسودان والصومال وتونس. ووردت ابناء تقيدي ان ٣٠٠ مواطن عراقي، بينهم بعض اللاجئين وطالبي اللجوء، قد رُحلوا من لبنان الى بلدان قد لا يتمتعون فيها بالحماية من اعداتهم قسراً لبلدهم.

فقد اعتقل تعسفياً ياسر اكرش، وهو لاجئ سوداني معترف به، بعد انقضاء مدة الحكم الصادر ضده لدخوله البلاد بشكل غير قانوني. وفي ايلول، تعرض للضرب والتعليق من رسغيه كعقاب، حسبما ورد، بعدما بدأ اضراباً عن الطعام لمدة يومين.

وورد ان اثنين من طالبي اللجوء العراقيين، وهما خالد سالم عزاوي وعلي الكوت، تُوفيا اثناء احتجازهما في سجن رومية في آذار، من جراء نقص الرعاية الصحية، حسبما زعم".